جهود السيد
محمد رضا الأعرجي الحليّ النّحوية
في كتابه تهذيب الفرائد في شرح الفوائد

حاتم كريم برهان
hatemaljbory85@gmail.com
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية

أ.م.د. قاسم رحيم حسن السلطاني
dr.qasim1972@gmail.com
جامعة بابل/مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

الملخص

يعمدُ أغلبُ الدارسين في الدراسات الأكاديمية الجامعية عند دراسة كتاب لأحدِ أعلام الدَّرس النَّحويِّ إلى التَّعرُّفِ على مذهبه النحوي ومنهجه، ولاسيما اذا كانت لهُ آراء علمية متميزة .

والسيد محمد رضا الأعرجيّ عالمٌ مغمورٌ، لم يُذكر في الموسوعات العلمية للدرس النحوي، على الرغم من أنَّ لهُ آراءً نقديةً متميزةً لم تُسلَّط عليها الأضواء. لذا كان لابدَّ من مَعرِفَةِ مَذهَبه النَّحويِّ وتبيان موقفه من أدلة الصناعة النحوية عن طريق الاطلاع على آثاره النحوية وموازنتها بما ذَهَبَتْ إليهِ المدارسُ النحويةُ والمذاهبُ السائدةُ.

الكلمات المفتاحية:

محمد بن صالح الحلي، الدرس النحويّ، تهذيب الفرائد، الفوائد الصمدية.

Grammatical Efforts of Sayid Muhammad Reda Al-Araji Al-Hilli in his Book (Tahdhib Al-Farayid fi Sharh Al-Fawayid)

Hatam Kareem Brhan

University of Babylon/ College of Education for Human Sciences

hatemaljbory85@gmail.com

Asst. Prof. Dr. Qasim Rahim Hassn Al Sultani

University of Babylon/Babylon Center for Civilizational and Historical Studies

dr.qasim1972@gmail.com

Abstract

When studying a book of one of the great grammarians , most university academic students intend to learn about his grammatical doctrine and curriculum, especially if he has special scientific opinions.

And Al-Sayid Muhammad Reda Al-Araji is an immersed scholar, who was not mentioned in scientific encyclopedias of the grammar lesson, although he had special critical opinions that were not highlighted. Therefore, it was necessary to know his grammatical doctrine and to clarify his position on the evidence of the grammatical industry by looking at his grammatical effects and balancing them with what the grammatical schools and the prevailing doctrines went to.

Keywords:

Mohammed bin Saleh Al-Hilli, Grammar lesson, Tahdhib Al-Farayid, Al-Fawayid Al-Samadia

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

هذا الكتابُ واحدٌ مِنَ الآثار العلميَّة النَّفيسة التي خلَّفَها عُلماءُ الحلَّةِ الفيحاء في عددٍ كبيرٍ من ميادين المعرفة، وقَد بَقِيَتْ حَبيسَةَ الرُّفُوفِ حتَّى قَدَّرَ الله عزَّ وجَلَّ أَنْ نعثرَ عليها في إحدى زياراتنا لمكتبات إيران، وحَصلنا على نسخة ملوَّنة تامة، وقد سعينا الى تحقيق هذا الكتاب النفيس لعالم مغمور هو السيد محمد رضا الأعرجي، وهو من العلماء الأجلَّاء الذين لم تسلط عليهم الأضواء، وهذا ولَّد لدينا الشعور بالمسؤولية الأخلاقية لنبذل قصارى جهودنا للمشاركة في إِحياء ما أَلَّفَهُ.

وهذا الكتابُ مِنَ الشُّرُوحِ المهمَّة لكتاب (الفوائد الصمدية) وقد ذكر المؤلفُ ذلك في مقدمته فقال: «إني كنت قد شرحت الفوائد الصمدية ونسختها بالفرائد العسجدية ودللت منها الصوب وكشفت عن فرائدها النقاب وأوضحت مسائلها العسرة ووطئت مسالكها الوعرة وأودعت الشرح نكات لمحتها أنظار الفضلاء الكبار وحلّيته بدرر فقرات سمحت بها أفكار أولى الأَخطار».

وقد قسم الشيخ البهائي الصمدية على خمس حدائق، فالحديقة الأولى جعلها تقدمة للمقصود، أجمل فيها مباحث النحو التي يريد بيانها في هذه الحدائق، والحديقة الثانية جعلها للأسماء، والحديقة الثالثة جعلها للأفعال ، والحديقة الرابعة جعلها في الجمل، والخامسة جعلها في المفردات حسب قوله وهي ما يتعلق بالإقسام من حيث تعدد معانيها الموضوعة لها، فهي أمَّا للأسماء أو للأفعال أو للحروف ، وكلها مفردات من هذه الحيثية ، وفيها تفصيل أكثر عما تقدم الكلام عليه فهذه هي الحديقة الخامسة ، وقد جرى المؤلف تبعًا للمصنف ، فهو لم يذكر أبواب النحو، على سنة بعض النحاة ، بل جاء شرحة (مزجيًا) وهو أن يأخذ نصَّ عبارة الماتن ﵀، ويشرع في بيانه وما يتعلق به من أحكام وأراء للنحاة، وقد يدلي بدلوه، مستدلًّا ، أو مستظهرًا لرأي ، أو معارضًا، أو مرجحًا.

وكان لابـدَّ من معرفة موقف هذا العـالم من أدلة الصناعة النحوية للتعرّف على مذهبه النحوي بالاطلاع عـلى آثاره النحوية وموازنتها بما انتظمته المدارسُ النحويةُ والمذاهبُ السـائدةُ في عصره؛ لأَن مَن يَتَصَدَّى لاستنباط الفروع من أُصُولِها ووضع الحدود كما نشـاهد عند الأعرجي لابد له مـن «العلم بقواعد النحو وأدلته الإجمالية التـي يتوصل بها لاسـتنباط الأحكام النحوية الفرعية وكيفية الاسـتدلال بها وحال المستدل»[١].

المؤلف اسمه ونسبه :

السـيد محمد رضا بن السـيد حسـن الحلي الحسـيني الأعرجي (كان حيًّا سـنة ١١٥٣هـ)، ويُحتمل أنه أخ السـيد محسن بن الحسـن المقدس الأعرجي[٢]، المولود حدود سنة (١١٣٠هـ) والمتوفى سنة (١٢٢٧هـ)[٣].

وذكـر المؤلف في مقدمة كتابه اسـمه ولقبه فقالَ: «أما بعـد فيقول العبد الفقير المرتجي **محمد رضا بن حسن الحسيني الأعرجي** غفر الله له ولوالديه ما مضى ووفقه بفضله فيما بقي لما يحب ويرضى».

وهذا كلّ ما وَقَفنَا عليهِ مِن تَرجَمَتِهِ.

مؤلفاته :

له كتاب اسـمه (الأزهار اللطيفة في شرح الصحيفة) ألفه بمشـهد خراسان في (١١٣٦هـ)[٤].

التعريف بالكتاب

هـذا المَتْن هو مُلَخَّصُ كتابه (الفرائد العسـجدية في شرح الفوائد الصمدية)، الذي أَلَّفَهُ قَبلَ سـنة (١١٥١هـ) حينما رَأَى قُصُـورَ هِمَّةِ المُحَصِّلين عَنِ الانتفاع منه لطوله لخَّصَهُ ، وسَـمَّاهُ (تهذيب الفرائد في شرح الفوائد) ،أي: (الفوائد الصمدية)، و(التهذيـب) هـذا موجود عند السـيد شـهاب الديـن[٥] في مدينة قم المقدسـة، في مكتبته، وقد حصلنا على نسخة منه بصيغة (PDF).

سبب تأليف الكتاب:

ذَكَرَ السَّـيِّدُ سَبَبَ تَأْلِيفِهِ الكِتَابَ فِي مُقَدِّمَتِهِ؛ فقال: «لما رأيتُ العِلْمَ قَد نضبَ مَاؤُهُ وذهب من بين الناس رواده وشـاهدت قصور همم المحصلين عن المطولات ومدارسـتها وفتـور عزائمهـم عـن مطالعتها وممارسـتها ثنيـت عنـان ألفياته نحو اختصـاره والاقتصـار عـلى بيان مغالى متنه وكشـف أسـتاره وذكر قليـل ممَّا يعظم فوائده ويعم عوائده».

موقفُ السيد محمد رضا الأَعرَجيّ مِن أُصُولِ النَّحو العَرَبيّ

أصول النحو

عـرَّف النحويـون أصـول النحو بتعريفات عدة ، أشـهرها ما جـاء في حد أبي الـبركات الأنبـاريّ (ت ٥٧٧ هــ) لـه فيما نقلـهُ السـيوطيُّ (ت ٩١١ هــ) بقوله: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله»[٦]، وعرفه السيوطي بقوله: «علم يبحث فيه عن الأدلة الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل»[٧].

ومما يستفاد منه في معرفة أصول النحو هو «التعويل على إثبات الحكم بالحجة، ليرتفـع عن حضيـض التقليـد»[٨]، ونحن في دراسـتنا هـذه نحاول الكشـف عن الأصول التي اعتمدها الأعرجي في كتابه بغية معرفة فكره النحوي.

وقـد اختلـف النحويـون في عددها ؛ فَعَدَّهَـا بعضُهم ثلاثـة، ومنهم ابن جني (ت٣٩٢ هـ)، فذكر أن أدلة النحو ثلاثة : السماع ، والقياس ، والإجماع[٩].

السّماع :

وهو أحد أصول النحو العربي[١٠]، ويُسـمّى عند بعضهم النّقل، والمقصود به الـكلام الذي لا اختلاف فيه، ولا شّـك في فصاحته، ويتمثّل هـذا الكلام بالقرآن

الكريم، والحديث النّبويّ الشريف، والشِّعر، وكذلك النّثر، والأمثال العربيّة، وغيرها، وقد أشار السّيوطيّ في كتابه (الاقتراح) إلى مفهوم السّماع بقوله: «أعني به ما ثبتَ في كلام من يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلّى الله عليه وسلّم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت، أما القرآن فكلما ورد أنه قُرئ به : جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها، في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه»[١١].

احتجاجه بالقرآن الكريم

حظي القرآن الكريم بنصيب كبير في شرح السيد محمد رضا الأعرجي؛ إذ استشهد بالآيات الشريفة في مواضع كثيرة؛ والقرآن كتاب الله المنزل على رسوله الأمين ، وهو كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولغته هي اللغة الفصحى ، وفي أعلى مراتب الفصاحة، وقد ذكر أحدهم أنه «لم يتوفَّر لنص ما توفَّر للقرآن الكريم من تواتُر رواياته، وعناية العلماء بضبْطها وتحريرها متنًا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفُصحاء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول ﷺ فهو النص العربي الصحيح المتواتر المُجمَع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تُعْنَ أُمةٌ بنصٍّ ما اعتناء المسلمين بنص قرآنهم»[١٢]، وقد استشهد الشارح، بمئة وثلاث وثلاثين آية في القسم الأول من الشرح.

ومنهجه في ذلك يمكن إيضاحه بما يأتي:

١-استدلاله بالقرآن على تقديم خبر ليسَ

ومن ذلك ما ذَكَرَه في اختلاف النحاة في تقديم خبر ليسَ ؛إذ قالَ: «واختُلفَ في جواز تقديم خبر ليس عليه فسيبويه والسيرافي والفارسي، على الجواز بناء على مذهبهم أنَّه فعل ويجوز تقديم معمول الفعل عليه واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[١٣] من حيث إنَّ تقدم المعمول مشعر بجواز تقدم العامل»[١٤].

٢- استدلاله بالقرآن على عمل إنما

ومنه ذلك ما ذكره في ذكر عمل إنَّما ؛إذ قال: «وعند الزمخشري أنَّما بالفتح لكونها فرعًا على المكسورة تفيد الحصر أيضًا مثل أصلها وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[١٥] فالأُولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس»[١٦].

٣- استدلاله بالقرآن على أصل لات

ومن ذلك ما جاء في ذكره أصل (لات) على رأيٍ ؛إذ قال: «وقال: بعضهم إن لات فعل ماض في الأصل بمعنى نقص[١٧] من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾[١٨] فإنَّه يقال: لات يليت ،كما يقال: ألت يألت كما قرأ بها ثم استعملت للنفي»[١٩].

٤- استدلاله بالقرآن على حذف الخبر عند بني تميم

ومن ذلك ما جاء في حذف الخبر عند بني تميم ؛إذ قال: «وبنو تميم لا يظهرون الخبر، إمَّا لوجوب الحذف عندهم ، وإمَّا لعدم الاحتياج إلى الخبر وهو الأظهر فيقولون: إن معنى لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال، ويحملون ما يرى خبرًا في نحو: لا رجل قائم، على الصفة كذا نقله الحاجبي عنهم[٢٠] ، وقال الأندلسي[٢١]:

لا أدري من أين نقله، والحقُّ أن بني تميم يحذفونه وجوبًا إذا كان جوابًا أو كانت قرينة غير السؤال وبدون القرينة لا يجوز حذفه رأسًا اتفاقًا وذلك كقوله تعالى: ﴿لَّا خَيۡرَ﴾[٢٢]»[٢٣].

٥- استدلاله بالقرآن على تضمين فعل معنى فعل آخر

ومن ذلك ما جاء في تضمين معنى الفعل (علفتها) الفعل (أنلتها) ؛إذ قال : «أمَّا الثاني وهو الذي لا يشارك ما قبله في الحكم ولا الواو معه للمصاحبة كقوله :

علفتها تبنًا وماءً باردًا.....[٢٤].

فـ(ماءً) منصوب بمقدر أي وسقيتها ماء ولا يجوز نصبه بالعطف لعدم المشاركة؛ لأنَّ العلف لا يطلقُ على المشروب ولفقدان المصاحبة أو العلف قبل السقي غالبًا أو بعده ،وقيل: لا حذف فيه بل ضمَّن علفتها معنى أنلتها ،ومثله قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾[٢٥] أي :واعتقدوا الإيمان أو ألفوه كذا فسره بعضهم»[٢٦].

٦- استدلاله بالقرآن على تعدي الفعل اللازم

ومن ذلك ما جاء في تعداد وجوه تعدية الفعل اللازم ؛ إذ قال :»وفي الصحاح أن (شكر) وتصحُّ باللام أفصح، الظاهر منه أنَّهما نعتان فلا ينهض مثالًا نعم المثال الصحيح له قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ﴾[٢٧] أي جاء إليك وهو شائع حتى إنَّ ذكر الجار فيه كالمستهجن ، ونحو: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾[٢٨]، أي من قومه. ونكتفي بما ذكرناه من الأمثلة التي احتج لها الشارح بآيات من القرآن الكريم ، تجنبًا للإطالة.

احتجاجه بالقراءات القرآنية :

يُـرادُ بالقراءات القرآنية «علم يُعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم في اللغـة والإعـراب والحـذف، والإثبـات والتحريـك والإسـكان، والفصـل والاتصـال، وغـير ذلك من هيئة النطق، والإبدال من حيث السـماع. أو هي: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً إلى ناقله»[٢٩] وقد اشـترطوا لصحتها ثلاثة شروط[٣٠].

١ – أن يَصِحَّ سندُها إلى رسول الله ﷺ بالتواتر.

٢ – أن تُوافق رسم المصحف العثمانيّ المجمَع عليه.

٣ – أن تُوافق وجهًا من وجوه العربية.

وقـد ذكر القـرَّاء والنحـاة أنَّ القراءة سُـنة مُتَّبعة، وأنها لا تَخضع لغير السـماع الصحيح، أمَّا القراءة الشاذة عندهم، فهي ما تَخلَّف أحد شروطها الثلاثة، والتواتر شرط مهم لصحة القراءة، فإذا تخلَّف لم تَصِح القراءة بذلك الشاذ في الصلاة.

وقد احتج الشارح بالقراءات القرآنية ، ومن ذلك :

١ – احتجاجـه بالقـراءة عـلى أولويَّـة نيابة المفعـول به عند اجتماعـه مع غيره ؛ إذ قـال: «وجـوَّز الأخفش[٣١] نيابـة الظرف والمصدر مع وجـود المفعول به بشرط تقدمهـما عليـه ووصفهما، وذهب سـائر الكوفيين[٣٢] وتبعهم بعـضُ المتأخرين إلى أولويّـة نيابـة المفعول به عند اجتماعه مع غيره، لا وجوبه لقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾[٣٣] بإسناد الفعل إلى الظرف ونصب قوم»[٣٤].

٢ – احتجاجـه بقراءة السـبعة على جواز حذف اسـم ؛إذ قـال : «وكثر حذف اسـمها وابقاء خبرها ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٣٥] بنصب حين على قراءة السـبعة[٣٦] أي ليس الحين حين فرار»[٣٧].

٣– احتجاجـه بالقراءة بجـواز تعرف غير بالإضافـة اذا كان له ضد واحد ؛

إذ قال: «إذ كان المضاف متوغلًا في الإبهام كمثل وغير وشبهه ونظير وسوى فلا يتعرف بالإضافة لتوغلها في الكثير... ثم قال: إلَّا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد يعرف بالقرينة نحو ،عليك بالحركة لا السكون ومنه ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [٣٨] على رأيٍ فإنَّ غيرًا حينئذٍ يتعرف بالإضافة لانحصار الغيرية بفرد خاصٍ إذ ليس للحركة ولا للمنعم عليهم ضد سوى الحركة والمغضوب عليهم»[٣٩].

٤- احتجاجه بالقراءة على جواز بناء حين ويوم وإعرابهما ؛ إذ قال : «وعند ابن مالك فتح حين أرجح من جره فيهما، ومرجوح عند ابن عصفور زمان كان المضاف إليه فعلًا معربًا أو جملةً اسميَّة فالبصريون يوجبون الإعراب وعند ابن هشام الصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع[٤٠]، ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٤١] بفتح يوم»[٤٢].

٥- احتجاجه بالقراءة على أن من قد تأتي للتبعيض ؛ إذ قال : «الثاني التبعيض وهي ما يكون في الكلام شيء إمَّا ظاهر هو بعض مجرورها كما في ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾[٤٣] أو مقدر نحو أخذت من الدراهم أي شيئاً منها وعلامتها صحّة حلول بعض محلّها فنقول في الأمثلة خذ بعض أموالهم أخذت بعض الدراهم وقرأ ابن مسعود[٤٤] في ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[٤٥] أي بعض ما تحبون»[٤٦].

الاحتجاج بالحديث الشريف :

إنّ علماء العربيّة انقسموا في مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف على ثلاثة مذاهب؛ هي[٤٧] :

الأول: مذهب المانعين مطلقًا[٤٨]: وعلى رأسهم أبو الحسن بن الضائع الإشبيلي، وتلميذه أبو حيان الأندلسيّ على خلاف بين الباحثين المتأخّرين - وذلك لأنَّ النّحاة الأوائل من المِصْرَين (البصرة والكوفة) لم يحتجّوا بشيء منه، وأنّ الرّواة

جـوّزوا النّقـل بالمعنى، وأنَّ كثيرًا من رواة الحديث كانـوا غير عرب بالطبع، فوقع اللّحن في نقلهم.

الثاني: مذهـب المجوزين مطلقًا[٤٩]: وعلى رأسـهم ابن مالـك، ورضيّ الدّين الإستراباذي، وابن هشام الأنصاريّ، والبدر الدّماميني، والأشموني، والبغداديّ، وغيرهم كثير.

الثالث: مذهب المتوسّـطين[٥٠]: اتّخذ أصحاب هذا المذهب لأنفسـهم موقفًا وسـطًا بـين المانعـين والمُجوِّزيـن، وقـد تزعَّم هـذا المذهـب الإمام أبو إسـحاق الشّـاطبيّ (ت ٧٩٠هـ)، الّـذي قسَّـم الأحاديـث الشّريفـة على قسـمين: قسـم يعتنـي ناقلـه بمعنـاه مـن دون لفظه، فهـذا لم يقع به استشـهاد من أهل اللّسـان، وقسـم عُرِفَ اعتنـاء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديـث الّتي قُصِدَ بها بيان فصاحته ﷺ، مثل: كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حُجر، فهذا يصحُّ الاستشـهاد بـه في أحكام النحو العربي، وهكذا يفرِّقُ الشَّـاطبيّ بين ما اعتنـى الرّواة بألفاظهِ ومـا رُوي بالمعنـى، فهـو لا يطرح الأحاديث جملـة، كما لا يقبلها جملـة، بل يفرّق بينهـا، وقـد جَرَى الشَّـارِح في باع أصحاب المذهـب الثـاني ، إذ لم أجده يضعف حديثًـا، أو يـرده أو يناقـش في متنـه.

١ – استشـهاده بالحديـث الشريـف على عـدم إعمال مدرسـة الكوفة للأحرف المشبهة بالفعل وهي إنَّ واخواتها؛ إذ قال : «وأمَّا الكوفيَّة فلا يعملون هذه الأحرف في الخبر لِـمَا عرفت من أنَّ المبتدأ والخبر عندهم مترافعان فالخبر مرفوع بالاسم ولا يؤولونه بضمير الشأن، قيل: ويؤيد مذهبهم ما ورد عنه عليه السلام : «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون[٥١]»[٥٢].

٢ – استشهاده بالحديث الشريف على أن إنما تفيد التوكيد لا الحصر خلافًا لبعض الأصوليين والبيانيين ؛ إذ قال : «وقد خالفنا بعض الأصوليين والبيانيين في إفادة إنما

الحصر مستدلين بقوله :عليه السلام : (إنَّما الأعمال بالنَّيات)[٥٣] ، (وإنَّما الولاء لمن أعتق)[٥٤] وهو مردود، إذ المراد في الخبرين، التأكيد فكأنَّه قال: عليه السلام ليس عمل إلَّا بالنية، وليس ولاء إلَّا بالعتق كما قال: (لا صلاة لجار المجسد إلَّا في المسجد)[٥٥]»[٥٦].

٣- ومن ذلك استشهاده بالحديث الشريف على اجتماع الظاهر والمضمر، أي اجتماع الواو والملائكة ؛ إذ قال: «وعلى اللغة الرديئة المشتهرة بلغة أكلوني البراغيث، قال: ابن هشام وعلى هذه اللُّغة ورد الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[٥٧]»[٥٨].

احتجاجه بكلام العرب من شعر ونثر:

كلام العرب يراد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثة النبي صلى الله عليه وآله، وفي زمنه، وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولَّدين، وفشوِّ اللحن، وهو المصدر الشامل للاستشهاد، وأهم العناصر التي اعتمد عليها علماء اللغة بصفة رئيسة في بناء القواعد والاحتجاج لها، لدرجة أنَّ أبن عصفور الأشبيلي (ت- ٦٦٩هـ) قال في تعريفه للنحو[٥٩]: «عِلْمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى تأتلف منها» وكلام العرب لم ينته إلينا كاملًا، والذي جاءنا عن العرب القليل من الكثير، وقد ذهب من كلامهم أكثره بذهاب قائليه ؛ قال أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) : «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير» [٦٠].

الشـــعـــــر:

وُصِفَ الشعر بأنه «ديوان العرب، وبه حُفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله - جل ثناؤه - وغريب حديث رسول الله ﷺ، وحديث صحابته والتابعين» (٦١)، وقد اهتم العرب بالشعر اهتمامًا بالغًا،فقد ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّه قال: «إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر؛ فإنَّ الشعر ديوان العرب»(٦٢)، وقد اهتم علماء الأدب واللغة بالشعراء وقسموهم على طبقات، وألفوا في ذلك الكتب القيمة فيهم، ومنها (طبقات فحول الشعراء) لابن سلَّام (ت ٢٣١هـ)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، ونحوهما؛ ليجتمع لدينا من الشعر الجاهلي والإسلامي ما يصح أن يكون مادة للتفسير والفقه واللغة والنحو والصرف وغيرها من علوم العربية ، لذا قسم العلماء رحمهم الله الشعراء الذين يحتج بشعرهم ويُستشهد به في اللغة والنحو على أربع طبقات:(٦٣)

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم من عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام؛ كامرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام؛ كلبيد بن ربيعة، وحسَّان بن ثابت .

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام؛ كجرير، والفرزدق .

الطبقة الرابعة: المولَّدون، ويقال لهم المُحْدَثون، وهم من جاؤوا بعدهم؛ كبشَّار بن برد، وأبي نواس.

فالطبقة الأولى والثانية أجمع العلماء على الاستشهاد بشِعرهما، وأمَّا الثالثة فقد ذهب بعض العلماء إلى صحة الاستشهاد بشعرهم، ومذهب آخرين كأبي عمرو

ابـن العلاء وعبدالله بن أبي إسـحاق والحسـن البـصري وعبدالله بـن هرمة فإنهم، يُلحنـون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وكانـوا يعدُّونهم من المولدين؛ وأمَّا الرابعة، فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل: يستشهد بكلام مَن يُوثَق بعربيته منهم، واختاره الزمخشري[٦٤] ، وتبعه المحقق الرضي[٦٥] .

وقد استشـهد الشارح بـمئة وستة وتسـعين بيتًا أو شطر بيت في القسم الأول من الكتاب ، ومن ذلك:

١ – **استشـهاده بالشـعر على أن الواو لا تأتي للعطف بين المتعاطفين** لعلة عدم المشـاركة بينهـما في الحكـم، وعدم المصاحبـة في الوقت ؛إذ قال : «وأمَّـا الثاني وهو الذي لا يشارك ما قبله في الحكم ولا الواو معه للمصاحبة كقوله:

علفتها تبنًا وماءً باردًا .....[٦٦]

فماء منصوب بمقدر أي وسقيتها ماء ولا يجوز نصبه بالعطف لعدم المشاركة لأنَّ العلـف لا يطلقُ على المشروب ولفقدان المصاحبة إذ العلف قبل السـقي غالبًا أو بعده»[٦٧].

٣– **استشـهاده بالشـعر على أن كلا وكلتـا يمكن أن يراعى فيهـا الإفراد تبعًا للفظ أو مراعاة التثنية تبعًا للمعنى ؛ إذ قال:** «ثمّ لكونهما مفردي اللفظ مثني المَعنَى جـازَ رعاية اللفظ في الإفراد بأن يعـاد عليهما ضمير مفرد نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٦٨] وكلاهمـا جاء وجـاز رعاية المعنى وهو قليل نحـو: كلا الرجلين قاما وكلاهما قاما ،كذا قيل وقد اجتمع الاعتباران في قوله:

كِلاهما حِينَ جدَّ الجَرْيُ بينهُما

قد أقْلَعَا وكِلَا أنْفَيْهِما راب[٦٩]»[٧٠]

٤ – **استشـهاده على أن بعض العـرب يعربون المثنى بالحركات ؛ إذ قال:** «ومن العـرب من يجعلون المثنى معربًا بالحـركات الظاهرة في الأحوال الثلاث مع لزومه الألف كقوله:

..... فالنوم لا تألفه العينان [٧١]

بضم النون وقوله:

أعرف منها الجيد والعينانا..... [٧٢] » [٧٣]

٥- استشهاده بالشعر على شذوذ جمع ما كان على وزن أفعل فعلاء جمع تصحيح؛ إذ قال : «أمَّا ما أجازه ابن كيسان من نحو: أحمرون وسكرانون مستدلًا بقوله:

..... حلائل أسودِين وأحمرِين [٧٤]

فشاذ عند غيره» [٧٥].

النثر :(الأمثال ،الحكم والأقوال العربية)

تقسم المرويات النثرية – ما خلا القرآن والحديث – على قسمين [٧٦] ،هما :

أ- قسم مقطوع بحجيته عند النحاة، وهو: الذي قيل في مدة زمنية محدَّدة بقرابة ثلاثة قرون؛ قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعدَه، أي: حتى منتصف القرن الثاني الهجري.

ب – القسم الثاني، وهو: ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة، حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وهو: إما منقول عن أهل البادية، فهو حجة ويُستشهَدُ به في كل فروع الدراسات اللغوية؛ صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو معجمية ، وإما منقول عن أهل الحضر، فليس بحُجة في مجالات الدرس اللغوي، وإن كان حجة في ميادين المعاني والبيان والبديع [٧٧].

وقد ذكر أبو جعفر الأندلسي في شرح بديعية ابن جابر هذا الموقف ؛إذ قال: «علوم الأدب ستة: اللغة، والصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والثلاثة الأُوَل لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة؛ فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولَّدين؛ لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب

وغيرهـم؛ إذ هو أمر راجع على العقل، ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشـهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جرًّا» [٧٨].

وقد أورد الشارح بعض الأمثال والحكم التي استدل بها على قاعدة نحوية أو تعضيد رأي ، ومن ذلك:

١ – استشـهاده بالمثـل على جواز إضمار العامل في خـبر كان ، وحذف كان إذا كَثُر ورودها في الكلام ؛إذ قال: «فإن وقع بعد إن اسـم متكرر توسـطها فاء الجزاء جاز فيه أوجه من الإعراب كما قال: ولك أي ، ويجوز أو جائز لك (**في نحو الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشرٌّ**)[٧٩] **أربعة أوجه: الأول:** نصب الأوّل ورفـع الثـاني على تأويـل إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير، **والثـاني:** رفعهما معًا على تأويل إن كان في عملهم خير فخيرًا وهم خير، **والثالث:** نصبهما معًا على تأويل إن كانَ عملهـم خيرًا فيكون جزاؤهم خـيرًا، **والرابع:** عكس الأوّل على تأويل إن كان في عملهم خَير فيكون جزاؤهم خيرًا» [٨٠].

٢ – استشـهاده بالمثـل عـلى حـذف الألـف في المثنى لـضرورة الشـعر؛ إذ قال: «وللضرورة كقوله:

قطا قطا بيضك ثنتاوبيضي مائتا[٨١]»[٨٢]

٣– استشـهاده بالمثل على تخصيـص النكرة بالوصف المقدر ؛إذ قال: «الثالث أن تخصيـص بوصـف صالـح للتخصيـص إمَّـا ظاهر نحـو ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[٨٣] بخـلاف نحـو: رجل من الناس جاءني فإنه غـير صالح للتخصيص وإمَّا مقدر نحو(شَرٌّ أهرَّ ذا ناب)[٨٤] على أحد الأقوال فيه»[٨٥].

٤ – استشـهاده بالمثـل عـلى جواز الابتـداء بالنكـرة إذا وقعت بعد فـاء الجزاء الواقعة في جواب الشرط ؛ إذ قال: «و بعد فاء الجزاء كقوله :

إن مضى عيرٌ فعيرٌ في الرِّباط [٨٦]

قيل: عليه أنَّ المعنى فعير آخر، حَذفتَ الصفةَ فتُخصصهُ بالوصف» [٨٧].

٥- استشهاده بالمثل على مجيء عسى بمعنى كان ؛ إذ قال: «وبمنزلة كان في المثل: (عسى الغوير أبؤسا)»[٨٨].

وقد أورد الشارح هذا الأصل في سبعة موارد ، بلفظ سماع أو السماع ، وقال في بيان ما اختلف في فعليته بين النحاة :» كأنَّما ولكنما وقياسها في الأعمال على ليتما سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة إذ لا فرق بينها وبين ليتما واذا سمع في إنَّما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع».

وقال في الحديث عن الأحرف الناسخة : «وأجاز الكسائي رفع المعطوف على محل اسم إنَّ بدون الشرط لأنَّ إنَّ وجوابها لا تعمل في الخبر عنده وعند الكوفيَّة أو المبتدأ والخبر عندهم مترافعان بل العامل فيه هو اسم ما فيجوز ان زيد أو عمرو قائمان بلا محذور ووفاقهم الفرَّاء فيما إذا كان الاسم مبنيًّا أو لا يظهر إعرابه نحو إنَّك وزيد قائمان وإنَّ موسى وزيد عالمان تمسكًا بالسماع».

وقال في باب المفعول المطلق : «يجوز أن يقرر العامل المحذوف لدلالة قرينته أحق وأولى ولو لم يكن معنى ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية».

وقال في باب المصدر: «وأمَّا حذف عامل المصدر النوعي والعددي فجائز اتفاقًا مع القرينة نحو :سيرًا سريعًا في جواب كيف سرت ولمن قدم من سفر خير مقدم ولمن قال: لك أنت لا تَجِدُّ في الأمر، بلى جدًّا كثيرًا ولمن تأهب للحج حجًا مبرورًا ولمن قال: ما ضربت زيدًا بلى ضربتين أي سرتُ سيرًا سريعًا وقدمتَ خيرَ مقدم وبلى أجد كثيرًا وتحجُ حجًا مبروراً وبلى ضربته ضربتين وأمَّا الثاني وهو الذي يجب حذف عامله فهو على قسمين :الأول ما يجب حذفه سماعًا أي حذفًا سماعيًا أي موقوفًا على السماع».

وقال في الحديث عما يرد منصوبًا لا غير وهو المنصوب بنزع الخافض: «حكى

قول: الخليل ولو قال: إنسان أنه جر لكان قولًا قويًا (**وسماعي**) بالفتح أي منسوب إلى السماع من العرب لا يقاس عليه إذ لا قاعدة له في غير ذلك أي غير المقرون بأن وإن فمن ذلك ما هو وارد في السعة : **نحو (ذهبت الشام)** وشكرته ونصحته أي ذهبت إلى الشام وشكرت له ونصحت له كذا مثل له، وفي الصحاح ان شكر وتصح باللام أفصح، الظاهر منه أنهما نعتان فلا ينهض مثالًا، نعم المثال الصحيح له قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[٨٩] أي جاء إليك، وهو شائع حتى أن ذكر الجار فيه كالمستهجن، ونحو اختار موسى قومه ، أي من قومه».

وقال في ذكره لحروف النداء: «فلما أخرج عن أصله بجعله مخاطباً لسبب النداء احتيج إلى علامة ظاهرة دالة على تغييره وجعله مخاطباً وهي حرف النداء،وقيل: لأن اسم الاشارة في معنى اسم الجنس أي مثله في الابهام فجرى مجراه، وأجاز الكوفيون الحذف منه قياساً مطرداً اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء، والبصريّون يقصرونه على السماع».

في ذكر الاسماء الموصولة، «وذين وقد جاء في اللغة بني كنانة بالألف في الأحوال كلّها وفي التثنية ثلاث لغات اللذان، واللذان بحذف النون، واللذانِّ بتشديد النون، وكذا قال : في تثنية التي وكان القياس فيهما، اللذان والتيان، بالياء كالشجين والعميان الَّا انَّ السماع ورد به محذوف الياء»[٩٠].

وقد ورد بلفظ (سماعي) في ستة مواضع ،ومن ذلك له في باب أعلم: «وأعلمت بكرًا زيدًا كريمًا قيل: النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر سماعي وغيره وهو ظاهر مذهب سيبويه»[٩١].

وقال في المورد السابق نفسه : «وألحق بالنفي الاستفهام بهل نحو هل زيد بقائم ولا يقال: أزيد بقائم لما يأتي في المفردات أن هل قد يراد بها النفي دون الهمزة وأما زيادتها في الخبر المثبت فسماعي وهو قول الأخفش ومن تابعه وجعلوا منه

﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ ﴾[٩٢]، ومنه بحسبك درهم عند الكاليجي، وبحسبك زيد عنده وعند ابن مالك، وبلفظ (مسموعًا) في مورد واحد ،وهو قوله: ونحو: اختار موسى قومه أي من قومه ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَٰعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾[٩٣]، أي على سر أي نكاح ﴿أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡ﴾[٩٤]، أي عن أمره ولا يقاس على ما ذكر فلا يقال: ذهبت البصرة إذا لم يكن مسموعًا».

وبلفظ (سماعًا) في ستة مواضع ،ومن ذلك قوله : «وقد تزاد في خير لا اختها وجعلها ابن عصفور سماعاً نحو لا خير بخير بعده النار[٩٥]»[٩٦].

٢- الأصل الثاني : القياس مفهوم القياس :

وهو حمل غير منقول على منقول في معناه وهو معظم مسائل النحو، ولذا قيل: في حده علم مستخرج بالمقاييس[٩٧]، واشترطوا أن يتوافر في القياس عدة أمور تتمثل في:

١. أن يكون المقيس عليه غير شاذ.

٢. أن يكون قد تم قياس المقيس على لغة العرب وكلامهم.

٣. أن يتم إثبات استعمال الحكم عند العرب.

أركان القياس

يتكون القياس من أربعة أركان رئيسة ،وهي كما يأتي[٩٨]

الركن الأول وهو أصل القياس : ويتمثل في المقيس عليه ويشترط فيه أنه يجب أن لا يكون شاذًا عن السنن الخاصة بالقياس، ولا يشترط فيه الكثرة، حيث من الممكن أن يقاس على القليل إذا كان موافقًا لشروط القياس، ولا يمكن القياس على الكثير إذا كان غير موافق لشروط القياس، ومن الممكن أن تتعدد الأصول التي يقاس عليها.

الركن الثاني هو الفرع : ويتمثل في المقيس وهو كلام العرب حيث يقاس على كلامهم.

الركن الثالث هو الحكم : وهو ما يتم اكتسابه بوساطة الفرع عن طريق الأصل، ويتم القياس عن الأحكام التي ثبت للعرب استعمالها، وعلى الأحكام التي تم إثباته إما بالقياس، أو بالاستنباط، ويجوز القياس على أصل اختلف العلماء في حكمه في حالة تم إقامة الدليل، ويمنع من ذلك عند عدم إقامته.

الركن الرابع هو العلة : التي تجمع بين كل من الأصل والفرع.

وقد أورد الشارح هذا الأصل في مواضع عديدة في هذا الشرح بعدة ألفاظ دالة على القياس ، ومن أمثلة ذلك (طردًا للباب ، مطرود ، مطَّرد ، لشباهتها ، يجري مجرى، اتباعًا ، على الأصل ، لشبهه ، يشبه ، قياس طرد ، مثله ، اتباعًا).

وقد ذكر الشارح هذا الأصل : بلفظ (قياسًا)، في واحد وعشرين موضعًا ، ومن ذلك قوله في (**الخامس**)، علم لمذكر مؤنث بالتاء كطلحة وطلحات، خلافًا للكوفيين وابن كيسان فإنَّهم أجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها قياسًا، وعلى الجمع بالألف والتاء نحو الطلحات بفتح لأن حقه الألف والتاء).

وقال في ذكره لمفاعيل باب أعلمت : «ولم يسمع إلَّا قيام أوَّل مفاعيل علمت وما أشبه مقام الفاعل لأنَّه فاعل في المعنى إذ معنى أعلم زيدٌ عمرًا بكرًا منطلقًا، علم عمرو بكرًا منطلقًا والحقُّ قيام ثاني مفاعيله أولى من الثالث قياسًا».

وقال في لات ، «وقال: بعضهم إن لات فعل ماض في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـٔٗا﴾[٩٩] فإنه يقال: لات يليت كما يقال: الت يألت كما قرأ بها ثم استعملت للنفي وقال: بعضهم هي فعل وأصلها ليس بكسر الياء، فَقُلِبَتِ الياءُ أَلِفًا قياسًا، والسين تاء كما في ست وأصله سدس فأبدلت الدال والسين تاء».

١- **قال في ذكره للقياس في تثنية المفعول المطلق النوعي : «وفي المفعول المطلق النوعي خلاف** فالمشهور بل كاد يكون إجماعًا أنَّه يجوز تثنيته وجمعه قياسًا لأنَّ النوع قد يكون اثنين فصاعدًا كالعددي إذا أريد الأنواع كجلست جلستين»[١٠٠].

٢- **وقال في جواز جمع المفعول المطلق النوعي مخالفًا لسيبويه الذي احتجَّ بعدم السماع ، وقد أورد السيد الأعرجي شاهدًا على جوازه بقوله:** «أو جِلسات بالكسر فيهما وظاهر سيبويه منعه وأنَّه لا يقال: منه إلَّا ما سمع واختاره الشلوبين والحق الجواز قياسًا على ما سمع لوروده في الصحيفة السجادية(اللهم وصل على أوليائهم المعترفين بمقامهم الى قوله الصلوات المباركات الزاكيات)[١٠١] وكفى به شاهدًا»[١٠٢].

٣- **وقال في تضعيف رأي الكوفيين في ذهابهم إلى عدم تجريد المضاف عن اللام في كل عدد مضاف إلى معدوده المعرف باللام** «وأجاز الكوفيون عدم تجريد المضاف عن اللام في كل عدد مضاف إلى معدوده المعرَّف باللام نحو: الثلاثة الأبواب، والمائة الدراهم، والألف الرجل، وضُعفَ أمَّا قياسًا فبأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه فيكون اللام ضائعة، وأمَّا استعمالاً فلأنهم نقلوه عن غير فصحاء»[١٠٣].

٤- **وقال في حديثه عن زيادة الباء في أخبار الأفعال الناقصة إذا كان الخبر مفردًا مفعولًا** : «أمَّا خبر ليس فتزاد عليه إذا كان مفردًا مفعولًا عن الاسم قياسًا مطردًا نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[١٠٤] وأما كان فتزاد على خبرها قليلا. قال ابن عصفور :إنه سماع كقوله:

.....لم أكن بأعجلهم

إذ أجشع القوم أعجلُ[١٠٥] »[١٠٦]

٥- **وقال في جواز حذف ياء النداء من اسم الجنس المتعرف بالنداء** : «وندر الحذف من نحو أصبح ليل[١٠٧]، وافتد مخنوق[١٠٨]، وقولهم أطرق كرا[١٠٩] أي يا

ليل ويا مخنوق ويا كرا، أجاز الكوفيون الحذف من اسم الجنس المتعرف بالنداء قياسًا مطردًا، وإلّا مع المنادي المندوب»[١١٠].

٦- وقال في موافقة المعدود للعدد تذكيرًا وتأنيثًا في الواحد والاثنين : «فالواحد والاثنان يذكَّران أي يؤتى بهما بصفة المذكر إذا كانا مع المعدود المذكر ويؤنثان أي يؤتى بهما مؤنثين بالتاء إذا كانا مع المعدود المؤنث على القياس»[١١١].

٣- الأصل الثالث ، الإجماع :

لابد من الإشارة إلى أمرين مهمين قبل الحديث عن تعريف الإجماع :

أحدهما: أن الإجماع مصطلح فقهي اعتمده الفقهاء أصلًا من أصول الشريعة ودليلًا من أدلتها، وقد عرفوه بأنه: اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ بعد زمانه في عصر على حكم شرعي، ثم انتقل هذا المصطلح من الفقه إلى النحو؛ فكان الأصل الثاني من أصول النحو عند ابن جني الذي جعل أصول النحو ثلاثة كما ذكر السيوطي(ت:٩١١هـ)[١١٢]. وهي : السماع، والإجماع، والقياس.

والأمر الآخر: أن الإجماع إما أن يراد به إجماع النحاة؛ وإما أن يراد به إجماع العرب، والغالب أن يكون المراد به إجماع النحاة على حكم ما.

ومن هنا كان تعريف الإجماع في الاصطلاح هو: اتفاق نحاة البلدين -البصرة والكوفة- على حكم نحوي أو على أمر يتصل بالصناعة النحوية.

وقال السيوطي: المراد به: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[١١٣].

وقد قيَّد التعريف بنحاة البصرة والكوفة ؛ لأنهم -كما قال- الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها ، وقيل في تعريفه أيضًا هو «إجماع البلدين مالم يخالف نصًا أو قياسًا»[١١٤].

وقد أورد الشارح هذا الأصل في عدة مواضع من الكتاب وبعدة ألفاظ دالة على الإجماع كقوله: (اتفاقًا، اتفقوا، باتفاق، بلا خلاف، لا خلاف، والأكثرين، والأكثر، وأكثرهم، اختاروا، عند الجمهور، كالمجمعين).

وقد ورد بلفظ (إجماع أو الإجماع ،أو بإجماع أو إجماعًا) في تسعة مواضع ، ومن ذلك :

١ – قال في عرضه لرأي صاحب شرح التسهيل في الإجماع على جواز رفع الحمام بإهمال عمل ليت ، أو نصبه بإعمالها على أنه اسم ليت : «واختلفوا في ليت فبعضهم استثناها من بين الأحرف لبقائها على اختصاصها بالأسماء فلا يقال: ليتما قام زيد ولذلك أبقوا عملها في اللغة الفصحى كقوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا .....[١١٥]

بنصب الحمام على الأرجح عند النحاة وهو مذهب سيبويه فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر وبعضهم يرويه بالرفع وفي شرح الكافية لابن مالك ورفعه يعني الحمام أقيس تبعًا للزجاج وابن السراج وادعى في شرح التسهيل الإجماع على جواز الوجهين»[١١٦].

٢ – وقال في سوقه لرأي ابن هشام في اجماع النحاة على أنَّ إنَّ ليست للإثبات بالإجماع : «قال: المحقق ابن هشام وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحاة إذ ليست إنَّ للإثبات بل لتأكيد الكلام إثباتًا أو نفيًا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها من ليتما ولعلَّما انتهى»[١١٧].

٣– وقال في رده دعوى من ادعى أنَّ إنَّما لا تفيد الحصر مع لفظ الجلالة لوجود الإجماع على خلافه : «وقال: بعضهم قد تجرُّد إنَّما عن الحصر وتكون لتأكيد الحكم وذلك فيما إذا كان المخاطب هو الله سبحانه إذ الحصر يقتضي أن يكون للمخاطب حكم مشوب بخطأ وصواب ويرد خطأه ، والله سبحانه منزه عن ذلك وردَّ بأنَّه قد ورد في القرآن خطابه تعالى بما هو نص في الحصر إجماعًا»[١١٨].

٤ – وقال في رده دعوى بعض المحققين من إدراج المفعول المطلق في حد المفعول به لأنها قد وقع عليها فعل الفاعل : «وعلى قول: بعض المحققين أنَّه ما

يتعلق الفعل به بحيث لا تتعقل بدونه فيدخل مثل السموات من الآية، والكتاب والخير من المثالين، في حدِّ المفعول به كما لا يخفى فكأن السماوات والكتاب والخير أشياء أوقع عليها الخلق والإنشاء والعمل فكان جاريًا مجرى ما وقع عليه الفعل، ويصحُّ أن تقول: السماوات مخلوقة والكتاب منشى والخير معمول، وقد تعلق كل فعل بمعمولِهِ تَعَلقًا لا تتعقل معناه إلَّا بذكره، ولو كان المراد بوقوع الفعل عليه ما فسره هو وغيره، للزم أن لا يكون زيدًا من نحو: ما ضَربتُ زيدًا مفعولًا به وقد أجمعوا على أنَّه مفعول به»[١١٩].

٥- وقال في زيادة من في القرآن الكريم ؛ إذ ذكر أنَّها زيدت لفائدة بإجماع:

«ومن ثم اجمعوا على أن ليس في القرآن حرف إلَّا وله معنى قيل: وفائدة من الزائدة التنصيص على العموم والاستغراق في نحو ما جاء من رجل فإنه قبل دخولها يُحتَمل الجنس والوحدة، فلولا من لم يحصل التنصيص على الجنسيَّة ،ولاحتمل غير الاستغراق والعموم»[١٢٠].

٤- الأصل الرابع، وهو استصحاب الحال

والاستصحاب قيل في تعريفه :»هو إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل»[١٢١].

وقد ورد في كتاب الاقتراح أن ابن الأنباري عرّفه بقوله : «هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[١٢٢].

وقد أورد الشارح هذا الأصل في كتابه بعدة ألفاظ دالة على استصحاب الحال كقوله : «الأصل ، الأصل فيها ، الأصل فيه ،وهو الأصل».

وقد عبَّر عن الاستصحاب بلفظ : (على الأصل ، أو الأصل) في مئة وأربعة وثمانين موردًا ، ومن ذلك :

١- قال في حديثه عن أوجه إعراب لا حول ولا قوة إلَّا بالله : «الأول فتحهما أي الاسمين على الأصل من تركيب لا مع اسمها تركيب خمسة عشر فيهما»[١٢٣].

٢- **وقال في حديثه عن أن المبتدأ أصل المرفوعات** : «وقال بعضهم أصل المرفوعات المبتدأ ونسبه إلى سيبويه لأنَّه باق على الأصل في المسند إليه من التقدم ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى بخلاف الفاعل وهو هنا أي اسم حقيقة أو حكمًا ليدخل فيه الضمير المنوي في الأفعال الأربعة فإنَّه ليس بكلمة إذ لم يوضع له لفظ فليس باسم حقيقة»[١٢٤].

٣- **وقال في حديثه عن اختصاص بعض الأحرف بالأفعال وبعضها بالأسماء**: «ولا شك أن الشرط والاستفهام والعرض والتخصيص والنفي والتمني والترجي معان تليق بالفعل قيل: وكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال إلَّا أنَّ بعضها بقيت على الأصل من الاختصاص بالأفعال كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسميّة كليت ولعل، وبعضها استعملت في القبيلين مع أولويَّتها بالأفعال كهمزة الاستفهام وما ولا النافيتين»[١٢٥].

٤- **وقال في حديثه عن أن المفعول به متأخر رتبة لتأخره وضعًا** : «والأصل في المفعول به في كل المفاعيل تأخره عن الفعل والفاعل لأنَّ وضع الفعل كما سبق للدلالة على الحدث والزمان مطابقة، والفاعل التزامًا، ووضع المفعول به لفهم معنى الفعل المتعدي، ومعلوم أنَّ فهم المعنى لا يكون إلَّا بعد وضع ذي المعنى فلمَّا تأخرَ المفعول وضعًا ناسب أن يتأخر موضعًا»[١٢٦].

٥- **وقال تحت عنوان فائدة أنَّ العائد على المضمرات غائب؛ لأن المضمرات كلها غيب** : «فائدة إذا كان الموصول أو موصوفه خبرًا عن متكلم أو مخاطب ولم يكن للتشبيه فالأكثر، والأصل أن يكون العائد إليهما غائبًا حملًا على لفظهما: لأنَّ المضمرات كلها غيب نحو: أنا الذي أو أنا الرجل الذي قلت وأنت الذي أو أنت الرجل الذي قلت قال علي عليه السلام: «أنا الذي سمّتني أُمّي حيدرة»[١٢٧].

أصول النحو غير المشهورة :

ذكر الشارح من أصول النحو غير المشهورة : «الاستقراء ، الاستحسان ، عدم النظير، الاستدلال بعدم الدليل» ، ومن الأمثلة على احتجاج الشارح بهذه الأصول غير المشهورة :

١ - **قال في تعريف المصنف لحدِّ الكلمة** : «ولم يذكر وجه الحصر في الثلاثة إمّا اقتصارًا على ما ذكره القوم وشيوعه بينهم وإمّا ذهاباً إلى ما ذهب المحققان ابن هشام والسيوطي من أن دليله الاستقراء فلو كان في كلامهم رابع لعبروا عليه»[١٢٨].

٢ - **وقال في استحسان سيبويه تقديم الظرف المستقر على الاسم** : «واستحسن سيبويه تقديم الظرف المستقر على الاسم نحو ما كان عندك أو في الدار زيد»[١٢٩].

وقد ذكر الاستقراء وبيَّن أنه أحد أدلة انحصار الكلام بالثلاثة،وهي الفعل والاسم والحرف ، ومن ذلك:

١ - **قال في ذكره لرأي ابن هشام والسيوطي في دليل حدِّ الكلام** : «ولم يذكر وجه الحصر في الثلاثة إمَّا اقتصارًا على ما ذكره القوم وشيوعه بينهم وإمّا ذهابًا إلى ما ذهب المحققان ابن هشام والسيوطي من أنَّ دليله الاستقراء فلو كان في كلامهم رابع لعبروا عليه»[١٣٠].

٢ - **قال في أن المعارف سبعة بالاستقراء** : «والمعارف سبعة بالاستقراء ومنهم من عدها ستة لتعبيره عن أسماء الاشارة والموصولات بالمبهمات وبعضهم لإسقاطه المعرف بالنداء لكونه فرع المضمرات لوقوعه موقع كاف الخطاب أو لكونه راجعاً إلى المعرف باللام إذ أصل يا رجل :يا أيها الرجل»[١٣١].

وقد ذكر الاستحسان بوصفه أصلاً من الأصول غير المشهورة ، ومن ذلك :

١ - **قال في استحسان الرضي الاسترابادي لرأي الزمخشري: في تقدير وقوع الفعل الماضي في الوقت الحاضر حكاية عن الحال**: «وقال: جارُ الله واستحسَنَهُ

المحقق الرضي رحمه الله معنى حكاية الحال أن تقدِّر أن ذلك الفعل الماضي واقعٌ في حال التكلم كما في ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[١٣٢].؛وإنَّما يفعل هذا في الفعل الماضي المستقرب كأنَّك تُحضِره للمخاطب وتصوره له ليتعجبَ منه انتهى»[١٣٣].

وقد ذكر عدم النظير بوصفه أصلاً من الأصول غير المشهورة ، ومن ذلك :

١ – قال في قول المبرد: إنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداء وهو والمبتدأ رافعان للخبر: «والمبرد على أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو والمبتدأ رافعان للخبر وردَّ بأنه لا نظير له في العربيَّةِ على أنَّه يلزم منه توارد عاملين مستقلين على معمول واحد وهو غير جائز»[١٣٤].

٢ – قال في رده لرأي الكوفيين في تعريف ذوات اللام باللام : «وعند الكوفيين أن تعريف ذوات اللام باللام وهو مردود بأنّ الموصولات نوع واحد وتعريف بعضها باللام وبعضها بالصلة ممّا لا نظير له في العربية»[١٣٥].

وقد ذكر عدم الدليل بوصفه أصلاً من أصول النحو غير المشهورة ، ومن ذلك:

أنه قال في عرضه لقول ابن الناظم في رده على أبيه في عَدَمِ جَوَازِ حَذفِ عَامِلِ المَصدَرِ المُؤكّد: «وقال: ابن مالك أنَّ المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله وتعقبه ابنه بدر الدين ؛ فقال: إن أراد أنَّ المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناهُ دَائمًا، فَلا شَكَّ أَنَّ حَذفَهُ مُنَافٍ لذلك القصد، ولكنَّه ممنوع، ولا دليل عليه»[١٣٦].

ونكتفي بما عرضناه من النماذج التي أوردها الشارح تَجَنُّبًا للإطالة، إذ فيما ذكرناه حصول المراد.

النتائجُ

١- يُعَدُّ شرح الأعرجيِّ من أفضل الشروح التي وضعت على (الفوائد الصمدية).

٢- تضمن شرحه آراء النحويين ممن سبقه.

٣- تعرض الأعرجي لنقد آراء النحويين من مختلف المذاهب النحوية المختلفة.

٤- كان شرحه مصدرًا لكثيرٍ مِن آراء اللغويين والنحويين القدماء.

٥- اهتم الأعرجيُّ بالحدود والتعريفات في كتابه (تهذيب الفرائد) كثيرًا، وقد انتفع بقواعد المناظرات في التعريف والتقسيم وآداب البحث، وأفاد أيضًا من المناظرات المتخيلة في عرض المادة العلميّة التي انطوى عليها كتابه، فكان يشرح حدود الشيخ البهائي ويفسر الغامض منها، ويظهر ذلك في أغلب مباحث كتابه، فكانت عنايته بالحدود النحوية تأخذ حيزًا كبيرًا من مناقشاته وردوده ونقده، فكان في مواضع كثيرة يستحسن حدود البهائيّ وفي أُخر يعترض عليها أو ينقضها، وفي كثير من المواضع يرجح حدود آخرين أو ينتقدها مقترحًا حدًّا في رأيه أفضل، أو أكثر حصرًا.

الهوامش

(١) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي: ١٥.

(٢) السيد محسن بن الحسن بن مرتضى الأعرجي الكاظمي المعروف بالمحقق الكاظمي والمحقق البغدادي صاحب المحصول والوسائل. من العلماء المحصلين له مؤلفات في الأصول والفقه، مضافًا لكونه شاعرًا له مراثٍ في أهل البيت. يُنظر أعيان الشيعة :٩/ ٤٦، الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ١٦/ ٩٩.

(٣) ينظر: الذريعة: ١٦/ ٩٩.

(٤) ينظر: المرجع نفسه: ١٦/ ٩٩.

(٥) وُلِدَ في النجف الأشرف سنة ١٣١٥هـ. ق. يَتَّصِلُ نَسَبُهُ الشريف بأكثر من ثلاثين واسطة إلى مولانا الإمام زين العابدين عليّ ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب. والده السيّد محمود شمس الدين المرعشيّ، من علماء النجف الأشرف، وجَدُّهُ السيِّد شرف الدين عليّ سيّد الحكماء، تلقّى دروسه في النَّجَفِ الأَشرف على فطاحل العلم والفضل أمثال الآية العظمى الشيخ ضياء الدين العراقي، وفي طهران وقُم على أمثال مُؤَسِّسِ الحوزة العلميّة الآية العظمى الشيخ عبد الكريم الحائري، ويُعَدُّ من المدرّسين العظام في حوزة قم الكبرى. طبع أوّل رسالة عمليّة له (ذخيرة المعاد). اشتهر بالورع والزهد والتَّقوَى والكرم حَتَّى أصبح يضرب به المثل ـ صَنَّفَ أكثر من مئة كتابٍ ورسالةٍ في شَتَّى العُلُومِ والفنون، أهمّها تعليقاته على إحقاق الحقّ الذي طُبع منه ٣٤ مُجَلَّدًا. ويُنظر: قَبَسَاتٌ من حياة سيدنا الأستاذ شهاب الدين المرعشي النجفي :١٣.

(٦) الاقتراح في أصول النحو: ١٣.

(٧) المصدر نفسه: ١٣.

(٨) ارتقاء السيادة: ٦٦.

(٩) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٢١.

(١٠) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ـ: ٣٧٦.

(١١) الاقتراح في أصول النحو: ٢٤.

(١٢) في أصول النحو العربي: ٢٨.

(١٣) سورة هود : ٨.

(١٤) تهذيب الفرائد: ٢٦/ أ.

(١٥) سورة الأنبياء :١٠٨.

(١٦) تهذيب الفرائد: ٢٨/ ب.

(١٧) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٩٥، وارتشاف الضرب من كلام العرب :٣/ ١٢١٠ .

(١٨) سورة الحجرات : ١٤.

(١٩) تهذيب الفرائد: ٣٠/ ب.

(٢٠) ما نقله المؤلف هنا ونسبه للحاجبيِّ، وهو لقبٌ أطلقه مرارًا على أحد النحويين ولم يسمه، والمظنون أنَّه ابن الحاجب ، ولمْ نَرَ مَن لقبه غيره بهذا اللقب ، وثمة أمر آخر في نقله، فقد نَسَبَ القولَ للحاجبيِّ، ونسبَهُ الرضيُّ في شرحه لكافية ابن الحاجب إلى الجزوليِّ، وقال ما نَصُّهُ: «قال الجزولي: بنو تميم لا يلفظون به إلَّا أنْ يكونَ ظرفًا، قال الأندلسيُّ: لا أدري من أين نقله، ولعله قاسه، قال: والحقُّ أنَّ بني تميم يحذفونه وجوبًا، إذا كان جوابًا، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه». شرح الكافية للرضي :١/ ٢٩٢ .

(٢١) إن كانَ يريد بالأندلسي هنا أبا حيان، فقد تَتَبَّعتُ كتُبَهُ: (ارتشاف الضرب)، و(التذييل والتكميل في شرح التسهيل) و(البحر المحيط)، ولم أجد ما نَسَبَهُ إليهِ المؤلِّفُ ، إلَّا أن يكون قد ذكره في موضعٍ آخر .

(٢٢) سورة النساء :١١٤.

(٢٣) تهذيب الفرائد: ٣٢/ أ.

(٢٤) هذا من بيت من الرجز لم ينسب لقائل وتتمَّته :

حتى شَتت هَمالةً عيناهَا

والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٢/ ١٠٨، ٧/ ٢٣٣، وأمالي المرتضى: ٢/ ٢٥٩؛ والإنصاف: ٢/ ٦١٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥، الشاهد فيه : فيه قوله: «وماء» حيث لا يصح أن يكون مفعولا به، لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة (التبن) بعامل واحد، وهو قوله: (علفتها)، لأن الماء لا يعلف، وإنما يسقى، فلا بد من تقدير عامل، والتقدير:(سقيتها). وقيل: (الماء) مفعول معه. وقيل إنه معطوف على «تبنا» لأن الشاعر ضمن الفعل «علفتها» معنى الفعل (أنلتها)، أو (قدمت لها).

(٢٥) سورة الحشر : ٩.

(٢٦) تهذيب الفرائد: ٤٠/ أ.

(٢٧) سورة المنافقون :١.

(٢٨) سورة الأعراف : ١٥٥.

(٢٩) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات : ١/ ٣٥٥.

(٣٠) ينظر: أثر المحتسب في الدراسات النحوية :٣٨.

(٣١) ينظر: همع الهوامع :١/ ٥٨٧.

(٣٢) ينظر: المصدر السابق ،الصفحة نفسها.

(٣٣) سورة الجاثية: ١٤

(٣٤) تهذيب الفرائد: ١٩/ أ.

(٣٥) سورة ص: ٣.

(٣٦) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون :٩/ ٣٤٧ .

(٣٧) تهذيب الفرائد: ٣١/ أ

(٣٨) سورة الفاتحة: ٧.

(٣٩) تهذيب الفرائد:٥١/ أ.
(٤٠) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل : ١/ ١٠٤ .
(٤١) سورة المائدة : ١١٩.
(٤٢) تهذيب الفرائد:٥٢ / ب.
(٤٣) سورة التوبة: ١٠٣.
(٤٤) ينظر: تفسير فتح القدير :١/ ٤١٣.
(٤٥) سورة آل عمران:٩٢.
(٤٦) تهذيب الفرائد:٥٣/ ب.
(٤٧) ينظر : الاقتراح في أصول النحو: ٥٤ ، شرح شذور الذهب: ١/ ٩٥ ، دراسات في العربية وتأريخها :١٦٨ ، الحديث النبوي في النحو العربي :١٠٤.
(٤٨) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ١٠٥.
(٤٩) ينظر: المصدر نفسه : ١١٣.
(٥٠) ينظر : المصدر نفسه :١٢٧.
(٥١) الحديث في كتاب فتح الباري في شرح صحيح البخاري:١٠/ ٣٨٣ ، كتاب اللباس ،باب عذاب المصورين ، رقم الحديث ، ٥٩٥٠. والشاهد فيه: أنَّ اسم إنَّ مرفوع عند الكوفيين على لغة بدليل الحديث ، والبصريون يذهبون إلى وجود ضمير شأن محذوف.
(٥٢) تهذيب الفرائد: ٢٨/ ب.
(٥٣) الحديث في كتاب فتح الباري في شرح صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب١- حديث رقم١،:٣١، والشاهد فيه: مجيء إنَّما للحصر حسبما قال الأصوليون.
(٥٤) الحديث في سنن البيهقي الكبرى : ٣/ ٢٤٩، الشاهد فيه: الشاهد نفسه فيما تقدمه.
(٥٥) ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة :١/ ٣٣٢ ، رقم الحديث : ١٨٣.
(٥٦) تهذيب الفرائد: ٢٩/ أ.
(٥٧) الحديث ورد في كتاب فتح الباري في شرح صحيح البخاري :١٣/ ٤٧٠، والشاهد فيه ورود فاعلين لفعل واحد على لغة أكلوني البراغيث.
(٥٨) تهذيب الفرائد: ٢٠/ أ.
(٥٩) المقرب ومعه مثل المقرب :٦٧ .
(٦٠) ينظر: الخصائص: ١ / ٣٨٦.
(٦١) ينظر: المزهر ٢ / ٤٧٠.
(٦٢) ينظر: المصدر نفسه ٢ / ٣٠٢.
(٦٣) ينظر: المزهر في اللغة :٢/ ٤١٥.
(٦٤) ينظر: الكشاف ١/ ٦٥.
(٦٥) ينظر: شرح الكافية في النحو ١ / ٢٠٣، ٢١١.
(٦٦) تقدم الشاهد في صفحة : ٧.
(٦٧) تهذيب الفرائد: ٤٠/ ب.
(٦٨) سورة الكهف: ٣٣.
(٦٩) البيت منسوب للفرزدق همام بن غالب،

ولم أعثر عليه في ديوانه ، وقد نُسِب إليه في: أسرار العربية: ٢٨٧ وتخليص الشواهد :٦٦ ، وشرح التصريح: ٢/ ٤٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٣١، ٤/ ٢٩٩، والخصائص: ٢/ ٤٢١، والشاهد فيه: (كلاهما قد أقلعا) وقوله: (وكلا أنفيهما رابي) فقد أعاد الضمير إلى (كلاهما) في العبارة الأولى مثنى، وذلك قوله: (أقلعا) مراعاة لمعنى (كلا) وأخبر عن (كلا) في العبارة الثانية بمفرد، وذلك في قوله (رابي) مراعاة للفظ (كلا)، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ (كلا)، ومراعاة معناها.

(٧٠) تهذيب الفرائد: ١٢/ أ.

(٧١) مشطور من الرجز مختلف فيه فمنهم من نسبه إلى رؤبة في ملحق ديوانه : ١/ ٨٦ ، ومنهم من لم ينسبه لقائل فجعله ممن لم يعرف قائله وقبله :

يا أبتا أرَّقَني القَذَّان

الشاهد: قوله: (العينان) ، حيث رفع المثنى بالضمة المقدرة على الألف، وأجراه مجرى الاسم المقصور، والأصل أن يقال: (العينان)(بكسر النون)، وهذا دليل أن بعض العرب يجعلون المثنى بالألف في جميع أحواله.

(٧٢) مشطور من الرجز ينسب لرؤبة بن العجاج ولم أعثر عليه في ديوانه ، وقيل لرجل من ضبة وتتمَّته:

وَمنخِرين أَشبَها ظَبْيَانَا

الشاهد فيه : (والعينانا) إذ فتح نون المثنى مع الألف وحقّه (العينين) لأنه معطوف على منصوب ،ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢، والأشموني: ١/ ٩٠، والخزانة: ٧/ ٤٥٢.

(٧٣) تهذيب الفرائد: ١١/ ب.

(٧٤) من بيت وهو من الوافر للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه :٢/ ١١٦، وتتمَّته

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ

ونسبته للكميت في خزانة الأدب : ١/ ١٧٨، والدرر: ١/ ١٣٢، والشاهد فيه: قوله « أسودين وأحمرين» إذ جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر.

(٧٥) تهذيب الفرائد: ١٢/ ب.

(٧٦) ينظر: أصول التفكير النحوي ٤٩، ٥٠.

(٧٧) ينظر: أصول التفكير النحوي ٤٩، ٥٠.

(٧٨) ينظر : خزانة الأدب ١ / ٥.

(٧٩) مجمع الأمثال:٢/ ٣٤١، بالرقم / ٤٢٤٧، الشاهد فيه : إضمار العامل في خبر كان ، فإنَّ كان لكثرة ورودها في الكلام تحذف.

(٨٠) تهذيب الفرائد: ٢٧/ أ.
(٨١) قصة مثل قيل على لسان الحجل والقطاة، ذكره الثعالبي في كتاب ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: ٥١٧،، الشاهد فيه: حذف النون في المثنى لضرورة الشعر.
(٨٢) تهذيب الفرائد :١١/ ب.
(٨٣) سورة البقرة : ٢٢١.
(٨٤) المثل في مجمع الأمثال للميداني: ١/ ٢٥، من بني تميم فارس ، وابتدأوا بالنكرة هاهنا من غير صفة ، وإنما جاز ذلك لأن المعنى، ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شر.
(٨٥) تهذيب الفرائد: ٢١/ ب.
(٨٦) المثل في: مجمع الأمثال ١: ٢٥ ، والعير بفتح فسكون – هو الحمار، والرباط – بزنة كتاب – ما تشد به الدابة، ويقال: قطع الظبي رباطه، ويريدون قطع حبالته، يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب، والاستشهاد به في قوله «فعير» حيث وقع مبتدأ مع كونه نكرة لكونه واقعًا بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط.
(٨٧) تهذيب الفرائد : ٢٢/ ب.
(٨٨) المصدر نفسه : ٣٣/ ب.
(٨٩) سورة المنافقون : ١.
(٩٠) تهذيب الفرائد: ٣٨٩.
(٩١) تهذيب الفرائد: ١٥/ أ.
(٩٢) سورة الشورى : ٤٠.
(٩٣) البقرة : ٢٣٥.
(٩٤) الأعراف : ١٥٠.
(٩٥) ينظر : شرح نهج البلاغة :١٩/ ٣٣٥.
(٩٦) تهذيب الفرائد : ٥٨/ ب.
(٩٧) ينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي:٩٤.
(٩٨) ينظر : في شروط أركان القياس في كتاب الاقتراح للسيوطي ٧١ – ١١٢.
(٩٩) سورة الحجرات : ١٤.
(١٠٠) تهذيب الفرائد: ٣٦/ أ.
(١٠١) الصحيفة السجاديَّة للإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام : ٢٥٧، دعاء(٤٧).
(١٠٢) تهذيب الفرائد: ٣٦/ أ.
(١٠٣) المصدر نفسه : ٥١/ ب.
(١٠٤) سورة الزمر : ٣٦.
(١٠٥) من بيت من الطويل وقائله هو عمر بن مالك الأزدي ، الملقب بالشنفرى وتتمَّته :

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

الشاهد من شواهد: التصريح: ١/ ٢٠٢، وأوضح المسالك :١/ ٢٨٤ ،وابن عقيل: «٧٧/ ١/ ٣١٠»، والأشموني: «٢١٧/ ١/ ١٢٣» وهمع الهوامع: ١/ ١٢٧، والعيني: ٢/ ١١٧، ٤/ ٥١، ومغني اللبيب: «٩٦١/ ٧٢٨»، الشاهد

فيه : إدخال البـاء الزائدة في خبر مضارع «كان» المنفـي بـ «لم»، وحكم إدخال الباء في الخـبر هنا جائز مـع القلـة ،وفي البيت دليـل آخر عـلى أن «أعجلهم» وإن كانت على صيغة أفعل التفعيل، لكن المراد منها معنى الصفة الخالية من التفضيل.

(١٠٦) تهذيب الفرائد: ٥٨/ ب.

(١٠٧) يقـال: ذلـك في الليلـة الشـديدة التي يَطُـول فيها الشر ، ينظـر: مجمع الأمثال: ١/ ٤٠٣.

(١٠٨) أي يـا مخنوق يروى لكل مشـفق على مضطر، ينظر : المصدر السابق: ٢ / ٧٨.

(١٠٩) يضرب للأحمق تمنِّيه الباطلَ فيصدّق، ينظر: المصدر السابق :١/ ٤٣٢.

(١١٠) تهذيب الفرائد: ٧١/ أ.

(١١١) المصدر نفسه: ٧٦/ أ.

(١١٢) ينظـر: الاقـتراح في أصـول النحـو ، للسيوطي :٢١ .

(١١٣) ينظر: المصدر السابق : ٧١.

(١١٤) ينظـر: اقتراح السـيادة في علم أصول النحو العربي : ٨٧.

(١١٥) مـن بيـت مـن البسـيط وهـو للنابغة الذبياني في ديوانه :٢٤، وتتمَّته :

إلى حَمامتَنا أو نَصفَه فقدِ

الشـاهد فيه : جـواز إعمال (ليـت) التي اتصلت بها (ما) وعدم إعمالها.

(١١٦) تهذيب الفرائد: ٢٩ / أ.

(١١٧) تهذيب الفرائد : ٢٩/ أ.

(١١٨) تهذيب الفرائد : ٢٩/ أ.

(١١٩) المصدر نفسه: ٣٦/ ب.

(١٢٠) المصدر نفسه: ٥٤/ أ.

(١٢١) ينظـر: ارتقاء السـيادة في علم أصول النحو العربي : ١٣٧ .

(١٢٢) ينظر: الاقتراح في علم اصول النحو: ١٠١ .

(١٢٣) تهذيب الفرائد : ٣٢/ أ .

(١٢٤) تهذيب الفرائد : ١٥/ أ.

(١٢٥) تهذيب الفرائد: ٣٥/ أ .

(١٢٦) تهذيب الفرائد: ٣٥/ أ.

(١٢٧) المصدر نفسه: ٨٩/ أ.

(١٢٨) المصدر نفسه:١٥/ أ .

(١٢٩) المصدر نفسه:١٥/ أ .

(١٣٠) المصدر نفسه:٥ / أ .

(١٣١) المصدر نفسه: ٦/ ب.

(١٣٢) سورة البقرة : ٩١ .

(١٣٣) تهذيب الفرائد:٤٣/ ب.

(١٣٤) المصدر نفسه :١٩ / ب.

(١٣٥) المصدر نفسه :١٥/ أ .

(١٣٦) المصدر نفسه: ٣٦/ ب.

المصادرُ والمراجعُ

القران الكريم.

١. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي: يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت ١٠٩٦هـ)، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، مطبعة سعد الدين، دمشق، ط٢، ٢٠١٠م.

٢. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، بيروت دار الثقافة ،١٩٧٣م.

٣. أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين، حققه وخَرَّجَ مَصَادِرَهُ حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ،١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

٤. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.

٦. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، الدار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧. الخصائص،: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

٨. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: د. محمد حسين آل ياسين، ط ٢، مؤسسة الرافد، بغداد، ١٤٣٥هـ.

٩. الصحيفة السجاديَّة: الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت-٩٤هـ)، تحقيق الحاج عبد الرحيم أفشاري زنجابي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

١٠. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م .

١١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مطابع الهيأة العامة للكتاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٧٧م.

١٢. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٣. ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط٤، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .

١٤. ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ، ليبسنغ ،١٩٠٣م.

١٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي ابن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .

١٧. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري الوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م

١٨. شرح الكافية في النحو: رضي الدين الاسترآبادي: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦ م .

١٩. شرح نهج البلاغة: عبد الحميد بن هبة الله ابن محمد بن الحسين بن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٢٠. في أصول النحو: سعيد الافغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢١. قبسات من حياة سيدنا الأستاذ شهاب الدين المرعشي النجفيّ: السيد عادل العلوي، مكتب سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي ، ط ٤، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م .

٢٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

٢٣. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة، بيروت.

٢٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط:١، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى: بدر الدين محمود بن أحمد بن وسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وزَميليهِ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠ م.

٢٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.